الأميركي من تسليح الأردن. فقد ربط أهارون ياريف المسألة بناء على خلفية أميركية ــ عربية. فالمعروف أن الأردنيين على وشك الحصول على بطاريات صواريخ سام ــ ٦ من الاتحاد السوفياتي بواسطة العراق. وستمول الصفقة كل من العربية السعودية والعراق «لقاء الخدمات التي يقدمها الاردن اليوم للسعودية والعراق» (**دافار**، ١٩/٢/١٩٨٢). وهناك خلفية مشتركة بين جميع أقسام الإدارة الأميركية؛ وهي المتعلقة بالادراك الأميركي بضرورة بناء نظام «معاد» للسوفيات في الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز كل جهة مؤيدة للغرب وتقويتها. وإذا كان ثمن ذلك تقديم السلاح «فسيقدمون السلاح ولو أدى ذلك إلى إثارة غضب اليهود» (**المصدر نفسه**).

ويميز التقدير الثاني بين وجهات نظر عدة لمسؤولي الإدارة الأميركية. ويذكر، في هذا المجال، أن هناك صراعاً بين ألكسندر هيغ، وزير الخارجية، وكاسبار واينبرغر، وزير الدفاع، اللذين يحملان وجهات نظر متباينة بالنسبة للتوجه الأميركي نحو العالم. وتنعكس وجهات النظر هذه على النزاع العربي ــ الاسرائيلي. فبالنسبة لهيغ، فإنه يعتبر أن منطقة الشرق الأوسط جزء من حلف الناتو المترامي الأطراف، ويعتبر إسرائيل «جزءاً من التركة الأوروبية التي تخص الولايات المتحدة، حيث بدونها تكون السيادة في الشرق ناقصة» (أ. شفايتسر، **هآرتس**، ١٨/٢/١٩٨٢). أما واينبرغر، فإنه يتبنى دعوة الابتعاد عن أوروبا، ويعتبر أن الابتعاد عن اسرائيل هو أساس مهم في سلم أولوياته. ويولي واينبرغر اهتماماً كبيراً «لممالك النفط»؛ ذلك لأنه يرى في هذه الممالك «مصادر تمويل لليابان التي تؤدي مهمة أساسية ورئيسية حسب وجهة نظره، كما كانت تؤدي هذا الدور في مختلف عهود السياسة الخارجية الأميركية» (**المصدر نفسه**). والمتوقع، حسب هذا التحليل، أن تكون الغلبة في هذا «الصراع» داخل الإدارة الأميركية لأصحاب مبدأ التوجه نحو العرب والشرق. فالذي دعم موقف واينبرغر، كأحد أنصار التوجه الذي يسعى إلى تدعيم المصالح الأميركية مع العرب والأطراف الشرقية من آسيا، «نزوات بيغن التي تسببت في تردي العلاقات مع الولايات المتحدة، وأدت بالتالي إلى ضعف موقف الجماعة التي تنتمي إليها إسرائيل مباشرة» (**المصدر نفسه**).

ويعطي الرأي الثالث دوراً كبيراً للعلاقة التي تربط واينبرغر بالسعودية، وبخاصة وعده بتقديم السلاح للأردن. فالوزير الأميركي من المفضلين لدى السعودية منذ وقت بعيد، عندما كان يشغل منصب محافظ البنك الذي كان يقوم دائماً بعقد الصفقات الكبرى مع السعودية؛ لكنه هذه المرة «شذ عن المواقف المحددة للإدارة وقام بخطوة كبيرة لصالح السعوديين» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٤/٢/١٩٨٢).

وفي الإطار نفسه، قيَّم افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، العلاقات الأميركية ــ الإسرائيلية أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ١٥/٢/١٩٨٢، وقال: ان مكانة إسرائيل «متدهورة» في الولايات المتحدة بشكل عام، وداخل أوساط الجالية اليهودية بشكل خاص. وأضاف: إن الإدارة الأميركية الحالية اتخذت عدة إجراءات ضد اسرائيل تعبر عن اهتزاز الثقة بها. واستعرض عفرون ما طرأ على السياسة الحالية للإدارة الأميركية، بالمقارنة مع الإدارات السابقة، وبين أن الإدارة الحالية تتحدث عن حرصها على الحفاظ على تفوق اسرائيل؛ وذلك في الوقت نفسه «لا تقدم لها أي تعويض فيما تقوم بمساس أمنها، على العكس من الإدارات السابقة» (**دافار**، ١٦/٢/١٩٨٢). وقد اتخذت إدارة ريغان ضد اسرائيل سياسات لا مثيل لها في السابق ولا يمكن مقارنتها بما سمي عام ١٩٧٥ «إعادة تقييم للعلاقات»؛ حيث ساد التوتر بين البلدين. وأضاف عفرون: إن إدارة ريغان تتبنى الموقف الأميركي التقليدي بخصوص الحل السلمي؛ وذلك استناداً إلى إجراء تغييرات طفيفة على الحدود. وقد عارضت اسرائيل إصطلاح سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، وكان لا بد من تذكير واشنطن في الآونة الأخيرة أنه «لا يمكن الموافقة على اختلال الميزان الحالي».

وبالنسبة للعلاقة مع الجالية اليهودية الأميركية قال عفرون: انها ليست كما كانت عليه في الماضي. وتعود المشاكل إلى أن يهود الولايات المتحدة «يريدون المشاركة في القرارات التي تتخذها الحكومة الحالية». واقترح عفرون، كحل لمستقبل العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، أن تمتنع